الأمم المتحدة

E/CN.6/2019/2

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
17 December 2018
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثالثة والستون

١١-٢٢ آذار/مارس ٢٠١٩

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة والدورة الاستثنائية الثالثة والعشرين للجمعية العامة المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

الجوانب المعيارية من عمل هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

تقرير وكيلة الأمين العام/المديرة التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

موجز

يقدم هذا التقرير، الذي أعد عملا بقرار الجمعية العامة ٦٤/٢٨٩، موجزا للجوانب المعيارية من العمل الذي اضطلعت به هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في عام ٢٠١٨، من خلال الدعم الفني الذي قدمته للعمليات الحكومية الدولية. ويقدم التقرير أيضا معلومات عن المساهمة التي قدمتها الهيئة في تنفيذ التوجيه المقدم من لجنة وضع المرأة بشأن السياسات العامة، وتشمل تلك المعلومات أمثلة للأنشطة البرنامجية التي نظمت على الصعيد القطري.

* E/CN.6/2019/1.

18-22105 (A) 150119 210119

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا – مقدمة

١ – في عام ٢٠١٨، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) دعم الدول الأعضاء في تسريع وتيرة التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات من خلال البحوث وتحليل السياسات والتوصيات الواردة في تقارير الأمين العام وتقديم الدعم والخبرة على المستويين الفني والتقني إلى الدول الأعضاء من أجل الإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في القواعد والمعايير الحكومية الدولية.

٢ – وقدمت الهيئة الدعم الفني للجنة وضع المرأة والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وساهمت أيضا في العمليات الحكومية الدولية المواضيعية، في مجالات منها حقوق الإنسان، وتغير المناخ، والعمل الإنساني، والخطة الحضرية. وتم، من خلال تنظيم جلسات للإحاطة واجتماعات وأنشطة جانبية مع ممثلي الحكومات وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والجهات المعنية الأخرى، تعزيز فرص الحوار وبناء الشراكات من أجل الإسراع بخطى التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٣ – وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا تقديم الدعم لكيانات منظومة الأمم المتحدة في الأخذ بالمعايير العالمية وتعميم مراعاة المنظور الجنساني بصورة منهجية، وفقا لولاية التنسيق المنوطة بالهيئة. وقدمت الهيئة الدعم لتنفيذ الالتزامات الرامية إلى تمكين النساء والفتيات من خلال الأنشطة التنفيذية، بما في ذلك الاستنتاجات المتفق عليها وغيرها من النتائج التي اعتمدتها لجنة وضع المرأة.

٤ – وقد منحت الهيئة، بموجب الولاية الثلاثية المنوطة بها، قدرة فريدة على دعم تعزيز القواعد والمعايير العالمية؛ والعمل على تحقيق مزيد من الفعالية في مسائل التنسيق والاتساق وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في منظومة الأمم المتحدة ككل، دعمًا للالتزامات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛ ودعم الدول الأعضاء، بناءً على طلبها، في تحويل القواعد والمعايير العالمية إلى تشريعات وسياسات وخطط إنمائية على المستويات الإقليمية والوطنية والمحلية، كجزء من أنشطتها التنفيذية. كذلك تمكن تلك الولاية الهيئة من توفير المعلومات اللازمة لدعم وضع القواعد والمعايير العالمية مع الاستفادة من الخبرات القطرية، وتضعها في وضع فريد يمكنها من التصدي للتحديات والاستفادة من الفرص المتاحة في سياق إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثانيا – تعزيز الجوانب المعيارية من عمل الهيئة

٥ – يتضمن الفرع الوارد أدناه لمحة عامة عن الدعم الشامل المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لتعزيز القواعد والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في إطار لجنة وضع المرأة، وكذلك في إطار الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك هيئاته الفرعية، والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

ألف – لجنة وضع المرأة

٦ – استمرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بصفتها الأمانة الفنية للجنة وضع المرأة، في دعم اللجنة في إداء الدور المنوط بها باعتبارها الهيئة الحكومية الدولية الرئيسية لتقرير السياسات، المكلفة بوضع المعايير

العالمية وصياغة السياسات من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة لهن في جميع أنحاء العالم. وشمل ذلك تقديم الدعم الفني واللوجستي في الإعداد للجلسات الرسمية للجنة وتقديم الخدمات لها في أثناء دورتها الثانية والستين، المعقودة في الفترة من ١٢ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠١٨. وقدمت الهيئة أيضا الدعم الفني لعملية التفاوض على الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية.

٧ - وتستند الاستنتاجات المتفق عليها بشأن الموضوع ذي الأولوية للدورة الثانية والستين، وهو ”التحديات والفرص في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات الريفيات“ (انظر E/2018/27، الفصل الأول - ألف)، إلى الاستنتاجات والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام (E/CN.6/2018/3)، وهي توسع نطاق الإطار المعياري العالمي في ثلاثة مجالات رئيسية، هي: تعزيز الأطر المعيارية والقانونية والسياساتية؛ وتنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية تهدف إلى تمكين جميع النساء والفتيات الريفيات؛ وتعزيز صوتهن الجماعي وانخراطهن في القيادة وصنع القرار. وتتناول الاستنتاجات المتفق عليها بشيء من التفصيل مجموعة من حقوق النساء والفتيات الريفيات وفرص تعزيز مساهماتهن في التنمية المستدامة، مع تسليط الضوء على مدى تنوعهن وما قد يتعرضن له من تمييز وتهميش يلزم التصدي له.

٨ - كذلك قدمت الهيئة الدعم للجنة في استعراضها للتقدم المحرز في تنفيذ الاستنتاجات المتفق عليها التي اعتمدت في الدورة السابعة والأربعين للجنة بشأن موضوع ”مشاركة المرأة في وسائط الإعلام وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وتمكينها من الوصول إليها، وتأثير هذه الوسائط والتكنولوجيات واستخدامها كأداة للنهوض بالمرأة وتمكينها“ (انظر E/2018/27، الفصل الثالث - جيم). وتطوعت ١٣ دولة عضوا بتقديم معلومات عما استفادته من دروس وما اعترضها من تحديات، وحددت أفضل الممارسات والوسائل الكفيلة بتسريع وتيرة تنفيذ البرامج من خلال الجهود الوطنية والإقليمية.

٩ - وقد وفرت الوثائق التي أعدتها الهيئة للدورة دعما للحوارات التفاعلية الرفيعة المستوى ولمناقشات أفرقة الخبراء المتعلقة بمسائل منها الموضوع ذو الأولوية وموضوع الاستعراض، كما وفرت المشورة في مجال السياسات من خلال تقارير الأمين العام عن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها؛ وإطلاق سراح النساء والأطفال الذين يؤخذون رهائن في النزاعات المسلحة، بمن فيهم من يُسجنون فيما بعد؛ والمرأة والطفلة وفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

١٠ - وقد اضطلعت الهيئة بأعمال التحضير للدورة على نحو شامل. فقامت، بالتعاون مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأغذية العالمي، بعقد اجتماع لفريق من الخبراء بشأن الموضوع ذي الأولوية في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وأجرى فريق عامل تابع للشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين، بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة، مناقشة عبر الإنترنت، في الفترة من تموز/يوليه إلى آب/أغسطس ٢٠١٧، تحت عنوان ”النساء الريفيات: السعي إلى إحداث تأثيرات تؤدي إلى تحولات على الصعيد الجنساني“.

١١ - وعلى الصعيد الإقليمي، تعاونت الهيئة مع الشركاء في تنظيم مشاورات تحضيرية في أفريقيا وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والدول العربية. ويسرت تلك المشاورات تحديد الأولويات قبل بدء الدورة، كما يسرت تبادل الممارسات الجيدة. وعلى الصعيد العالمي، عقدت الهيئة منتدى متعدد أصحاب المصلحة في نيويورك في كانون الثاني/يناير ٢٠١٨، جمعت فيه بين الدول

الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين من أجل تعزيز الشبكات والمساعدة على تهيئة بيئة مواتية للدورة.

١٢ - وبالإضافة إلى اعتماد ثلاثة قرارات بشأن القضايا المشار إليها في الفقرة ٩ أعلاه، اتخذت اللجنة خطوات حاسمة لبدء عملية استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٥ عاما على صدورهما. وعلى وجه الخصوص، اتفقت اللجنة على أن تجري، في دورتها الرابعة والستين، استعراضا وتقييما لتنفيذ الإعلان ومنهاج العمل. ومن المتوخى إجراء استعراضات شاملة على الصعيد الوطني وعقد اجتماعات حكومية دولية إقليمية. وتعاونت الهيئة مع اللجان الإقليمية على إعداد مذكرة إرشادية للاستعراضات الوطنية الشاملة[1]، وأحيلت المذكرة إلى جميع البعثات الدائمة والمراقبة لدى الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، بجميع اللغات الرسمية.

باء - الجمعية العامة

١٣ - أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة، ثلاثة تقارير للأمين العام، كان أولها هو التقرير المتعلق بتكثيف الجهود للقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة (A/73/294)، الذي أبرز الحاجة إلى سن قوانين تعترف بالتحرش الجنسي كشكل من أشكال التمييز ضد المرأة وانتهاك لحقوق الإنسان، وتتصدى لسياقات متعددة، منها الفضاء الإلكتروني والأماكن العامة. ودعا أيضا إلى بذل المزيد من الجهود لمعالجة المعايير والمواقف والممارسات الاجتماعية التي تتغاضى عن التحرش الجنسي والعنف ضد المرأة، وإلى إنشاء آليات إبلاغ آمنة، وضمان تقديم خدمات شاملة للضحايا والناجيات، وتعزيز جمع البيانات.

١٤ - وسلط التقرير المتعلق بالاتجار بالنساء والفتيات (A/73/263) الضوء على دور التكنولوجيا في تيسير الاتجار بالأشخاص، وبيّن أن مستوى إنفاذ التشريعات لا يزال ضعيفا، وأن معدلات الإدانة منخفضة للغاية. ودعا إلى اتباع نهج مراع للاعتبارات الجنسانية يضع الضحايا في صميم الجهود المبذولة ويكفل الحماية والدعم على الأجل الطويل من أجل إفساح المجال أمام إدماجهن بشكل كامل في المجتمع. ودعا التقرير المتعلق بتكثيف الجهود العالمية من أجل القضاء على تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (A/73/266) إلى مضاعفة الجهود من أجل تحسين جمع وتحليل البيانات بغية تهيئة المجال أمام وضع تدابير للاستجابة تحدد أهدافها بشكل أدق لتحقيق ما فيه صالح النساء والفتيات اللواتي يواجهن أشكالا متعددة ومتداخلة من التمييز. ودعا أيضا إلى اتباع استراتيجيات الوقاية الشاملة التي تشارك فيها مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة، بما في ذلك الأسر والمجتمعات المحلية والزعماء التقليديون والدينيون والرجال والفتيان، بهدف التصدي للمواقف والمعتقدات التي تجعل من الممارسات الضارة أمرا عاديا.

١٥ - وقامت الهيئة، بالإضافة إلى عملها المتعلق بالبنود الخاصة بالمسائل الجنسانية، بتقديم الدعم التقني لتعزيز إدماج المنظور الجنساني في القرارات الأخرى للجمعية العامة. واستنادا إلى النتائج التي خلص إليها الأمين العام في تقريره عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في متابعة وتنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة والعشرين (A/72/203)، تم توجيه الجهود المتعلقة بالإرشاد والدعوة نحو قرارات اللجنة الأولى والثانية والثالثة التي لم تكن تشتمل في الماضي على إشارات تذكر أو على أي إشارة

(١) متاحة على الرابط التالي: www.unwomen.org/en/csw/csw64-2020.

مطلقا إلى المنظورات الجنسانية. وقد تكون تلك الجهود قد يسرت إحداث زيادة تبلغ حوالي ١٢ نقطة مئوية في عدد القرارات المعتمدة بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٨ التي تعكس المنظور الجنساني.

١٦ - ونظمت الهيئة مناسبة خاصة للجنة الثانية عن الاستثمارات في الهياكل الأساسية المراعية للاعتبارات الجنسانية، بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وناقش المشاركون الاستراتيجيات والتمويل والشراكات المطلوبة لمعالجة الثغرات التي تعتري الاستثمار في الهياكل الأساسية من أجل تلبية الاحتياجات العالمية وتشجيع الاستدامة البيئية، مع كفالة إدماج منظور جنساني في تصميم وتنفيذ نظم وخدمات الهياكل الأساسية. وتم توجيه الانتباه إلى التأثير الذي يحدثه وجود هياكل أساسية مأمونة وميسورة على مشاركة المرأة في الشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وعلى اقتصاد الرعاية؛ وإلى أهمية مشاركة المرأة في عمليات صنع القرار المتصلة بتطوير الهياكل الأساسية والحاجة إلى زيادة الاستثمارات، بما في ذلك الاستثمار في جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والضمانات الاجتماعية التي تكفل الفوائد الشاملة والمنصفة؛ وإلى القيود المفروضة على التمويل من القطاع الخاص في توفير المنافع العامة الطويلة الأجل والحاجة إلى الحوكمة الرشيدة؛ والدور الشامل للهياكل الأساسية في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة البالغ عددها ١٧ هدفا. وساهمت المناقشة أيضا في الأعمال التحضيرية للدورة الثالثة والستين للجنة وضع المرأة، التي تشكل الهياكل الأساسية المستدامة جزءا من موضوعها ذي الأولوية.

١٧ - وقامت الهيئة خلال الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة بأنشطة للتوعية بالسياسات والممارسات الفعالة للإسراع بخطى التقدم المحرز نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وشاركت الهيئة مع البعثتين الدائمتين لليختنشتاين والمكسيك ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تنظيم مناسبة رفيعة المستوى بهدف حشد الدعم من الدول الأعضاء لتنفيذ الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية على نحو تراعى فيه الاعتبارات الجنسانية. كذلك ساعدت الهيئة في تنظيم مناسبة جانبية على المستوى الوزاري خلال الأسبوع الرفيع المستوى لمناقشة السبل الكفيلة بتعزيز العمل في الفترة المفضية إلى الاحتفال في عام ٢٠٢٠ بالذكرى السنوية العشرين لاتخاذ مجلس الأمن للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠). وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، جمعت الهيئة بين قادة الأوساط التجارية والخيرية العالمية في إطار منتدى بشأن الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة، حيث أطلقت مبادرة مبادئ الابتكار الجنساني، التي يقودها التحالف العالمي للابتكار من أجل التغيير، وهو تحالف للشركاء مؤلف من أصحاب المصلحة في القطاع الخاص والمنظمات غير الربحية والمؤسسات الأكاديمية. وهذه المبادئ هي مجموعة عالمية من المعايير التي اعتمدها التحالف بهدف اتباع نهج مراع للاعتبارات الجنسانية في مجالي الابتكار والتكنولوجيا. كذلك نظمت الهيئة، في إطار جهودها الرامية إلى إشراك الرجال والفتيان، مؤتمر قمة عام ٢٠١٨ بشأن مبادرة إحداث الأثر التابعة لحركة الرجل نصير المرأة (HeForSheIMPACT)، من أجل مناقشة الحلول المبتكرة لتحقيق المساواة بين الجنسين.

جيم - مجلس الأمن

١٨ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الاضطلاع بدور قيادي في تعزيز ودعم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، بطرق تشمل تيسير الحوار بشأن السياسات، والتحليل الجنساني، وتوثيق

الممارسات الجيدة، وتوفير الخبرة التقنية ورصد التقدم المحرز والإبلاغ عنه. وقد زاد الدور التنسيقي الذي تؤديه الهيئة منذ عام ٢٠١٥ في إطار متابعة الاستعراضات الثلاثة المتعلقة بالسلام والأمن[٢].

١٩ - وقامت الهيئة، من أجل إثراء المناقشة التي أجراها مجلس الأمن في ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ في إطار المناقشة المفتوحة الذي يعقدها سنويا بشأن المرأة والسلام والأمن، بتنسيق عملية إعداد تقرير الأمين العام عن المرأة والسلام والأمن (S/2018/900)، بدعم من اللجنة الدائمة المعنية بالمرأة والسلام والأمن. وقد شدد ذلك التقرير بصفة خاصة على المشاركة الهادفة للمرأة في حل النزاعات ومفاوضات السلام. وفي إطار الأعمال التحضيرية، عقدت الهيئة اجتماعا لفريق من الخبراء في أيار/مايو ٢٠١٨، تمخض عن تقرير[٣] عرضت فيه الممارسات الجيدة والموارد المتاحة والتوصيات المطروحة للجهات الفاعلة المختلفة.

٢٠ - وعلى غرار السنوات السابقة، قدمت الهيئة الدعم الفني إلى أعضاء مجلس الأمن في تعزيز إدماج الشواغل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في مجالات العمل المواضيعية والحالات القطرية المحددة. وقامت بدور الأمانة لفريق الخبراء غير الرسمي المعني بالمرأة والسلام والأمن التابع للمجلس، الذي أنشئ بموجب قرار المجلس ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، بغرض تيسير الأخذ على صعيد المرأة والسلام والأمن بنهج أقرب إلى الطابع المنهجي في عمل المجلس، وإفساح المجال أمام المجلس لتكثيف الإشراف على جهود التنفيذ وتنسيقها. وعقد الفريق اجتماعات بشأن جمهورية أفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والعراق، ومنطقة حوض بحيرة تشاد، وليبيا، واليمن، ومالي، ومنطقة الساحل الأعم، وساعدت تلك الاجتماعات على تحسين نوعية وعمق التحليلات التي تجرى بشأن الأولويات والشواغل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن، وعلى رصد تنفيذ التوصيات. وقدمت الهيئة معلومات مستفيضة لأعضاء المجلس قبل إيفاد بعثات المجلس إلى أفغانستان، وإلى بنغلاديش وميانمار، وإلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، مما أدى إلى زيادة إبراز القضايا المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن خلال الزيارات الثلاث. كذلك قدمت الهيئة إحاطة إلى المجلس بشأن البعثات الرفيعة المستوى التي أوفدتها إلى تشاد وجنوب السودان والنيجر، وقدمت الدعم للنساء من المجتمع المدني في سياق الإحاطات التي قدمنها للمجلس خلال الاجتماعات القطرية المتعلقة بأفغانستان وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والعراق وليبيا ومنطقة حوض بحيرة تشاد.

٢١ - وعملت الهيئة مع أعضاء مجلس الأمن ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع من أجل مواصلة تعميم مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن في إطار نظم جزاءات المجلس. وفي عام ٢٠١٨، أدرجت في نظام الجزاءات الذي فرض حديثا على مالي إشارة صريحة إلى العنف الجنسي والجنساني، وعُدِّل نظام الجزاءات المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى والنظام المفروض على ليبيا بحيث ينصان على اعتبار أعمال العنف الجنسي معيارا منفصلا للإدراج في القائمة.

(٢) انظر A/70/95-S/2015/446 و A/69/968-S/2015/490؛ وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، *منع النزاع، وتحويل العدالة، وضمان السلام: دراسة عالمية حول تنفيذ قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥* (نيويورك، ٢٠١٥).

(٣) متاح على الرابط التالي: www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/10/egm-report-womens-meaningful-participation-in-negotiating-peace.

٢٢ - وتمشيا مع قرار مجلس الأمن ٢٢٤٢ (٢٠١٥)، واصلت الهيئة تعزيز التكامل في عملها المتعلق بالمرأة والسلام والأمن وبمكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف ومكافحته. واستمرت الهيئة والمديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، بصفتهما الرئيسين المشاركين للفريق العامل التابع لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب المعني باتباع نهج مراع للاعتبارات الجنسانية في منع الإرهاب ومكافحته، في تعزيز الشراكة القائمة بينهما من أجل التشجيع على اتباع استراتيجيات مراعية للاعتبارات الجنسانية في مكافحة الإرهاب ومنع التطرف العنيف. وعملت الهيئة أيضا مع المديرية التنفيذية ومكتب مكافحة الإرهاب على تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وتعزيز حقوق الإنسان الواجبة للمرأة قبل استعراض الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب في عام ٢٠٢٠، وعلى تعزيز أنشطة التواصل مع المجتمع المدني.

٢٣ - وواصلت الهيئة الدعوة إلى زيادة التمويل الموجه لدعم تنفيذ الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن. وقامت، باعتبارها أمانة صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني، بالدعوة إلى زيادة واستمرار الدعم المقدم للجهود التي تبذلها المنظمات النسائية في مجال السلام والأمن. ويستهدف الصندوق، الذي أسهم بأدلة وابتكارات في الجهود العالمية الرامية إلى منع نشوب النزاعات، حشد ٤٠ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٢٠. وفي شراكة مع مكتب دعم بناء السلام، قدمت الهيئة الدعم للجهود التي يبذلها صندوق بناء السلام لكي يتجاوز الهدف المحدد لنسبة التمويل الدنيا الموجهة لاستثماراته في مجال بناء السلام على نحو يراعي المنظور الجنساني، التي تم رفعها من ١٥ إلى ٣٠ في المائة للفترة ٢٠١٧-٢٠١٩.

٢٤ - وفي سبيل النهوض بتنفيذ الالتزامات المتعلقة بالمشاركة الهادفة للمرأة وتوليها للقيادة، واصلت الهيئة تقديم الدعم إلى القيادات النسائية والوسطاء. وقامت، باعتبارها أمانة شبكة مراكز التنسيق المعنية بالمرأة والسلام والأمن، بتقدم المساعدة في تنظيم الاجتماع السنوي للشبكة على مستوى العواصم، الذي استضافته ألمانيا وتولت رئاسته في نيسان/أبريل ٢٠١٨.

٢٥ - ودعمت الهيئة الجهود الرامية إلى ترجمة الالتزامات العالمية المتعلقة بضمان إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء في حالات النزاع وما بعد انتهاء النزاع إلى واقع، بطرق من بينها توفير الخبرة الجنسانية والدعم للمشاركة الهادفة للمرأة في الجهود المبذولة في مجال العدالة، وحققت في ذلك نتائج ملموسة. فعلى سبيل المثال، دعمت الهيئة إنشاء لجنة في كوسوفو لتقديم التعويضات للناجين من العنف الجنسي المتصل بالنزاعات. وفي كولومبيا، دعمت الهيئة المشاورات التي أجريت مع أكثر من ٣٠٠ امرأة من المتضررات من النزاع بشأن أولوياتهن فيما يتصل بتحقيق العدالة، الأمر الذي كان له أثره في إنشاء لجنة تقصي الحقائق في البلد في عام ٢٠١٨.

دال - المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٢٦ - أعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقرير الأمين العام عن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع سياسات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها (E/2018/53). وسلط التقرير الضوء على مبادرات المساواة بين الجنسين التي أطلقها الأمين العام، بما في ذلك المبادرات المتعلقة بالتمويل وتكافؤ الجنسين والتحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين، وعلى التقدم المحرز في إطار خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وقد ازدادت بأكثر من الضعف النسبة المئوية للكيانات التي أبلغت في إطار هذه الخطة عن استيفاء المتطلبات أو تجاوزها بين عامي ٢٠١٢ و ٢٠١٧ من ٣١ إلى ٦٥ في المائة، بفضل أخذ جميع أجهزة المنظومة بزمام الخطة، والدور القيادي للإدارة العليا،

والتنسيق والربط الشبكي وتنمية القدرات وجهود التيسير التي بذلتها شبكات الأمم المتحدة. ومن الجدير بالإشارة أن ٥٤ كيانا (أي ٨٢ في المائة من كيانات منظومة الأمم المتحدة) لديها الآن سياسات وخطط قائمة تتعلق بالمساواة بين الجنسين، في مقابل ٢١ كيانا في عام ٢٠١٢. غير أن مستوى الأداء لم يرق إلى المطلوب في المجالات المتصلة بالهيكل الجنساني والتكافؤ بين الجنسين وتخصيص الموارد وتقييم القدرات، التي تتطلب زيادة الاهتمام من جانب القيادة العليا من أجل دفع المنظومة قدما على صعيد تعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتناول التقرير أيضا تفاصيل الدور الرئيسي الذي تضطلع به الهيئة في تنسيق عملية تشاورية موسعة على نطاق المنظومة من أجل تحديث إطار المساءلة الخاص بالنسخة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة، التي أطلقت في حزيران/يونيه ٢٠١٨، والتي ستقوم الكيانات بتنفيذها في الفترة ما بين عام ٢٠١٨ و ٢٠٢٢. ومن خلال مجموعة منقحة من المؤشرات، توسع الصيغة الثانية من الخطة نطاق إطار المساءلة ليشمل الإبلاغ على نطاق المنظومة عن النتائج المتعلقة بالغايات ذات الصلة بالشؤون الجنسانية في أهداف التنمية المستدامة.

٢٧ - وقدمت الهيئة الدعم إلى الدول الأعضاء خلال المفاوضات المتعلقة بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧/٢٠١٨، الذي دعا فيه المجلس منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك وكالاتها وصناديقها وبرامجها، كل في إطار ولايته، إلى أن تواصل العمل على نحو تعاوني من أجل التعجيل بتعميم مراعاة المنظور الجنساني على نحو كامل وفعال في منظومة الأمم المتحدة على الصعد العالمي والإقليمي والقطري. وتم تشجيع الكيانات على التنفيذ الكامل للنسخة الثانية من خطة العمل على نطاق المنظومة وعلى تعزيز الاتساق والدقة في الإبلاغ من أجل تقديم المنظومة بكاملها لكافة التقارير السنوية؛ والتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة من أجل مواءمة نظم مؤشرات المساواة بين الجنسين؛ وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين موظفي الأمم المتحدة العاملين في مجال المساواة بين الجنسين وجهات التنسيق المعنية بالشؤون الجنسانية، من أجل كفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني بشكل منهجي في عمل الأمم المتحدة في مجالات التنمية، والسلام والأمن، وحقوق الإنسان، والعمل الإنساني.

٢٨ - كذلك قدمت الهيئة الدعم الفني إلى الدول الأعضاء من أجل تعزيز المنظور الجنساني في قرار المجلس ١١/٢٠١٨ المتعلق بتعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الطوارئ. وقد ساهمت المدخلات التقنية المتعلقة باستخدام الآليات القائمة لجمع البيانات في مجال التصدي للعنف الجنسي والجنساني في ذلك التقدم.

٢٩ - وواصلت الهيئة تقديم الدعم لإدماج المنظور الجنساني في أعمال منتدى المجلس المعني بمتابعة تمويل التنمية. واشتركت الهيئة مع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في رئاسة الفريق العامل القطاعي المعني بالشؤون الجنسانية التابع لفرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية، الذي يتألف من ١٧ وكالة مكلفة بتعميم مراعاة المنظور الجنساني في تقرير فرقة العمل (E/FFDF/2018/2). وقد تم في ذلك التقرير تتبع التقدم المحرز في مجالات العمل السبعة المنصوص عليها في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وشكل التقرير الإسهام الموضوعي الرئيسي للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن الوثيقة الختامية للمنتدى (E/FFDF/2018/3)، التي شكلت، بدورها، أحد المدخلات الرئيسية في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وقد أدت المساهمة التي قدمتها الهيئة على الصعيد الفني والقيادي إلى زيادة الاتساق في تعميم مراعاة المنظور الجنساني في التقرير، بما يشمل إدراج المزيد من التحليلات الجنسانية في سياق التجارة والضرائب.

٣٠ - وأكدت الدول الأعضاء من جديد، في وثيقتها الختامية المتفاوض عليها، التزامها بتعزيز المساواة بين الجنسين من خلال السياسات المالية العامة، والشؤون المالية والتعاون الإنمائي، وأسواق العمل، والمجالات الأخرى، وشددت على أهمية الميزانيات المراعية للمنظور الجنساني والهياكل الأساسية المستدامة التي تراعى فيها الاعتبارات الجنسانية. ودعت الدول الأعضاء أيضا إلى أن تجرى في سياق عملية المتابعة تحليلات إضافية بشأن كيفية تحقيق إمكانات التمويل المختلط، بما يشمل أثر ذلك التمويل على سد الفجوات في المساواة بين الجنسين، والتزمت بتعزيز الجهود الرامية إلى جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والإحصاءات الجنسانية وتحليلها ونشرها، من أجل تحسين تصميم السياسات وتنفيذها.

٣١ - وللمرة الأولى، كانت مسألة التمويل من أجل المساواة بين الجنسين جزءا من البرنامج الرئيسي للمنتدى. وشاركت الهيئة في فريق للخبراء استعرض الاتجاهات السائدة في مجال تمويل المساواة بين الجنسين وقام بدراسة خيارات السياسة العامة من أجل زيادة الحيز المالي المتاح لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن الأمثلة التي قدمت على الممارسات الجيدة توفير خدمات رعاية الطفل الشاملة لجميع الأطفال، الأمر الذي يمكن أن يسهم في الحد من عمل المرأة دون أجر في توفير الرعاية وأداء المهام المنزلية، كما يمكن أن يسهم في تحسين النتائج التي تتحقق لصالح الطفل على صعيد الصحة والتعليم والتغذية، وفي إيجاد فرص العمل اللائق في قطاع الخدمات الاجتماعية، وفي فرض ضرائب تصاعدية على الشركات وعلى الدخل، الأمر الذي يمكن أن يعزز المساواة ويدعم الاستثمارات في الهياكل الأساسية والخدمات وتحويلات الحماية الاجتماعية التي تنهض برفاه وحقوق النساء وأسرهن.

٣٢ - وواصلت الهيئة تعاونها مع العملية العالمية لمتابعة واستعراض خطة عام ٢٠٣٠ من خلال مساهماتها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي يعقد تحت رعاية المجلس. وفي عام ٢٠١٨، نظر المشاركون في المنتدى في موضوع ”التحول نحو مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود“، وقاموا بإجراء استعراض للأهداف ٦ و ٧ و ١١ و ١٢ و ١٥ من أهداف التنمية المستدامة، كما استعرضوا الهدف ١٧، الذي ينظر فيه كل سنة.

٣٣ - وخلال العملية التحضيرية، قدمت الهيئة الدعم بصورة منهجية للدول الأعضاء وللجهات الأخرى صاحبة المصلحة من خلال إسداء المشورة السياساتية وإجراء حوار بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وشمل ذلك تقديم الدعم التقني للحكومات في إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية لتيسير الأخذ بالمنظور الجنساني. وساهمت مشاركة الهيئة في المنتديات الإقليمية للتنمية المستدامة في زيادة الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين في إطار المشاورات الإقليمية التي نظمت قبل انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

٣٤ - وقامت الهيئة، في سبيل توفير البيانات والأدلة وتحليلات السياسات العامة ذات الجودة العالية من أجل إثراء الاستعراضات الوطنية والإقليمية والعالمية وتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، بإعداد منتجات معرفية مختلفة، منها تقرير الرصد الأول المعنون *تحويل الوعود إلى أفعال: المساواة بين الجنسين في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠* [٤]. ويجري في ذلك التقرير، استنادا إلى البيانات المتاحة، استعراض الاتجاهات العالمية والإقليمية المتعلقة بكيفية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على نحو يلبي مصالح النساء والفتيات، وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية والثغرات التي تعتريه والتحديات التي تواجهه من منظور

(٤) متاح على الرابط التالي: www.unwomen.org/en/digital-library/sdg-report.

جنساني، وتقديم توصيات إلى الحكومات والجهات الأخرى صاحبة المصلحة بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في السياسات وعمليات المساءلة. واستنادا إلى النتائج الواردة في التقرير، أنتجت الهيئة منشورات خاصة بشأن الأهداف قيد الاستعراض في عام ٢٠١٨، تضمنت موجزا للسياسات يتعلق بالمدن الشاملة للجميع[٥] وعرضا موجزا بشأن مراعاة الاعتبارات الجنسانية في نظم المياه والصرف الصحي[٦].

٣٥ - وعلى سبيل المساهمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، عقدت الهيئة اجتماعا لفريق من الخبراء في حزيران/يونيه ٢٠١٨ بشأن المنظورات الجنسانية للأهداف قيد الاستعراض، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية. وركز الاجتماع، الذي جمع بين ممثلي الدول الأعضاء، وكيانات منظومة الأمم المتحدة، ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والجهات المعنية الأخرى، على الممارسات الجيدة والتحديات التي تعترض التنفيذ والدروس المستفادة فيما يتعلق ببناء مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود من خلال مراعاة الاعتبارات الجنسانية في تنفيذ خطة ٢٠٣٠. ودعت التوصيات المنبثقة عن الاجتماع[٧] إلى إدماج المنظور الجنساني في عمليات وضع جميع السياسات والبرامج والميزانيات الوطنية المتعلقة بالتنمية المستدامة، من أجل كفالة مراعاة المنظور الجنساني في المشتريات والنفقات المتعلقة بالخدمات العامة وفي تصميم تلك الخدمات وتوسيع نطاقها، كما دعت إلى مشاركة المرأة مشاركة كاملة وفعّالة ومتكافئة في عمليات صنع القرار، بما فيها العمليات المتصلة بإدارة الموارد الطبيعية. وتم التشديد في التوصيات المحددة المتعلقة بكل هدف من الأهداف على وجوب تعزيز جمع البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن وغيرهما من الخصائص من أجل النهوض بتقديم الخدمات؛ وضرورة أن تراعى في جهود التخطيط والإدارة كيفية استخدام النساء والفتيات لعنصري الوقت والمكان؛ ووجوب التصدي لمسألة تحملهن للنصيب الأكبر من مهام الرعاية والعمل المنزلي غير المدفوعة الأجر.

٣٦ - وساعدت التوصيات والإسهامات الأخرى المقدمة من هيئة الأمم المتحدة للمرأة في تعزيز دور المنتدى في توفير القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات اللازمة لمتابعة خطة عام ٢٠٣٠ واستعراضها. وخلال المفاوضات المتعلقة بالإعلان الوزاري الصادر عن المنتدى السياسي الرفيع المستوى (E/HLS/2018/1)، وجّهت الهيئة الانتباه إلى مسألة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بوصفها من المسائل الشاملة في جميع الأهداف قيد النظر. ودعا الإعلان إلى تولي المرأة القيادة ومشاركتها في صنع القرار فيما يتعلق بتصميم السياسات والبرامج وإعداد ميزانياتها وتنفيذها ورصدها، وكرّر الإعراب عن الحاجة الملحة إلى ضمان وصول المرأة على قدم المساواة إلى الأراضي والموارد الطبيعية والتحكم فيها.

٣٧ - وإسهاما في أعمال المنتدى السياسي الرفيع المستوى، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، في إطار اجتماع التنسيق والإدارة للمجلس، بتنظيم مناقشة مائدة مستديرة مع رؤساء ونواب رؤساء اللجان الفنية الست، وهي لجنة وضع المرأة، ولجنة المخدرات، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

(٥) متاح على الرابط التالي: www.unwomen.org/-/media/headquarters/attachments/sections/library/publications/2018/un-women-policy-brief-10-rights-of-women-in-informal-self-employment-en.pdf?la=en&vs=5824.

(٦) متاح على الرابط التالي: www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/6/issue-brief-gender-responsive-water-and-sanitation-systems.

(٧) متاحة على الرابط التالي: www.unwomen.org/en/digital-library/publications/2018/7/egm-on-building-sustainable-and-resilient-societies.

ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، واللجنة الإحصائية. وسلطت المناقشة الضوء على عمل كل لجنة من اللجان فيما يتعلق بالمسائل الشاملة، من قبيل تعميم مراعاة المنظور الجنساني والشراكات، وذلك من أجل تعزيز تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ على نحو يراعي الاعتبارات الجنسانية، فضلا عن تعزيز الجهود المبذولة لتعميق التعاون والتفاعل وتبادل المعلومات بغية تحقيق نتائج أكثر تكاملا.

٣٨ - وأسهم تواصل الهيئة المستمر مع اللجان الفنية في تعزيز الاتساق والتنسيق فيما يتعلق بالإدماج المنهجي للمنظور الجنساني في جميع أعمال هذه اللجان، وفي تعزيز الأطر المعيارية العالمية لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وتحقيقا لهذه الغاية، قدمت الهيئة الدعم لمشاركة رئيسة لجنة وضع المرأة في دورات اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ولجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

٣٩ - وأسهمت أيضا جهود الهيئة الرامية إلى تحسين الإحصاءات الجنسانية على الصعيد العالمي في أعمال اللجنة الإحصائية. فقد واصلت الهيئة تقديم الدعم التقني والمالي للبلدان من أجل تحسين إنتاج الإحصاءات الجنسانية واستخدامها من خلال برنامجها العالمي الرائد ”عدم إغفال أي امرأة وفتاة“. واضطلعت الهيئة، بوصفها عضوا في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بالإحصاءات الجنسانية ولجنة تنسيق الأنشطة الإحصائية، بدور ريادي في تحسين التنسيق الإحصائي. وعززت الهيئة أيضا تعاونها مع فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة من أجل تنقيح إطار المؤشرات ووضع منهجية لتحديد المؤشرات. وواصلت الهيئة، بالتعاون مع شعبة الإحصاءات التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، تنفيذ مشروع الأدلة والبيانات من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، الذي يهدف إلى تسريع وتيرة الجهود المبذولة لتحسين قدرة البلدان على إنتاج إحصاءات جنسانية مجدية وعالية الجودة.

٤٠ - وواصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الإسهام في عمل لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية. فخلال الدورة السابعة والعشرين للجنة، شاركت الهيئة في المناقشة العامة ويسّرت نشاطا جانبيا بشأن البرمجة والتقييم المراعيين للمنظور الجنساني في سياق الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، مشدِّدة على أهمية رصد نتائج المساواة بين الجنسين والمساءلة عنها. وأسهم توسيع نطاق التعاون بين رئيسة لجنة وضع المرأة ورئيس لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في تعزيز التعاون بين هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

٤١ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة بتوسيع نطاق تعاونها مع منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات. وأسهم الدعم التقني الذي قدمته الهيئة للدول الأعضاء بشأن مراعاة المنظورات الجنسانية في الإدارة المستدامة للغابات، خلال الدورة الثالثة عشرة للمنتدى، في إدراج منظورات جنسانية في الوثائق الختامية. وسُلّط الضوء على الدور الحفاز الذي تؤديه المرأة والمنظمات النسائية فيما يتعلق بالغابات والتنمية المستدامة في الموجز الذي أعده الرئيس عن نتائج مناقشات المائدة المستديرة الوزارية وحلقات النقاش وقُدّم إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى باعتباره إسهاما من المنتدى المعني بالغابات، وكذلك في القرار الجامع (انظر E/2018/42-E/CN.18/2018/9).

ثالثا – النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من خلال العمليات الدولية المواضيعية وغيرها من العمليات المعيارية

٤٢ – يلخّص هذا الفرع الدعم المعياري الذي تقدمه هيئة الأمم المتحدة للمرأة لعدد من العمليات الحكومية الدولية من خلال المساهمات التقنية وأنشطة التعاون والأنشطة الدعوية.

ألف – حقوق الإنسان

٤٣ – واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم الدعم المعياري في الاستعراض الدوري الشامل لمجلس حقوق الإنسان بغرض تعزيز إدماج منظور جنساني، وذلك بطرق شتى منها تقديم الدعم للدول الأعضاء في الإعداد للاستعراض، وتقديم المساعدة لأصحاب المصلحة في إعداد تقاريرهم، والمساهمة في تقارير أفرقة الأمم المتحدة القطرية، وتقديم المداخلات في اجتماعات المجلس، ودعم تنفيذ التوصيات.

٤٤ – وأسهم التوسع الكبير في نطاق تعاون الهيئة مع مجلس حقوق الإنسان، بسبل منها تقديم الدعم التقني للدول الأعضاء والمشاركة في الاجتماعات الرسمية وتنظيم أنشطة جانبية، في تعزيز إدماج المنظور الجنساني في نتائج أعمال المجلس وزيادة التأكيد على المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للمرأة في مداولات المجلس. وركّزت ستة قرارات، من أصل ٢٠ قرارا اتخذها المجلس في دورته الثامنة والثلاثين، على مسألة المساواة بين الجنسين، وهي: القرار ١/٣٨ بشأن القضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات؛ والقرار ٤/٣٨ بشأن حقوق الإنسان وتغير المناخ؛ والقرار ٥/٣٨ بشأن التعجيل بالجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات: منع العنف ضد النساء والفتيات في السياقات الرقمية والتصدي له؛ والقرار ٦/٣٨ بشأن القضاء على ممارسة تشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية؛ والقرار ٧/٣٨ بشأن تعزيز وحماية حقوق الإنسان على الإنترنت والتمتع بها؛ والقرار ٨/٣٨ بشأن حقوق الإنسان في سياق فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن العناصر الجديدة إضافة البُعد الرقمي للعنف ضد المرأة؛ والانتباه إلى الطابع الطبي والعابر للحدود لمسألة تشويه الأعضاء التناسلية للإناث؛ وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في سياسات المناخ من منظور حقوق الإنسان؛ والإقرار بضرورة مراعاة الاعتبارات الجنسانية في عمليات اعتماد المنظمات غير الحكومية. وقدمت الهيئة معلومات عن النتائج الأخيرة لأعمال لجنة وضع المرأة، إسهاما منها في صياغة نتائج أعمال المجلس، لا سيما فيما يتعلق بالتمييز ضد المرأة.

٤٥ – وركّزت إسهامات هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعماً لأعمال الدورة التاسعة والثلاثين لمجلس حقوق الإنسان، على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، وعلى وفيات وأمراض الأمومة التي يمكن الوقاية منها. وفيما يتعلق بالمسألة الأخيرة، قدمت الهيئة إسهامات موضوعية في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان عن متابعة تطبيق الإرشادات التقنية المتعلقة باتّباع نهج قائم على حقوق الإنسان في تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الوفيات والأمراض النفاسية التي يمكن الوقاية منها (A/HRC/39/26). وتتعلق الإسهامات المقدمة بالتصدي للقوانين التمييزية، والأعراف الاجتماعية والثقافية الضارة، والوصم والتمييز، والعنف ضد المرأة والفتاة، والافتقار إلى التثقيف الجنسي الشامل، وكلها عوامل تؤثر في قدرة النساء والفتيات على الاستفادة من خدمات متوافرة ومقبولة وسهلة المنال ومعقولة التكلفة وذات نوعية جيدة في مجال رعاية صحة الأم والصحة الجنسية والإنجابية.

٤٦ - وأثناء المناقشة العامة للمجلس بشأن الشباب، شددت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على أهمية أن يكون للشباب إلمام شامل ودقيق بالصحة والحقوق الجنسية والإنجابية، وأن يكون بمقدورهم الاستفادة، دون تمييز، من خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويسّرت الهيئة وشاركت في حلقات نقاش بشأن إدماج منظور جنساني في التحقيقات المتعلقة بحقوق الإنسان، ودعت فيها إلى اتباع نهج إزاء التوثيق والعدالة يكون منسقا وقائما على حقوق الإنسان ويشكّل الضحايا محوره، وبشأن تجارب نساء وفتيات الشعوب الأصلية وإسهاماتهن. وقامت الهيئة، في إطار مشاركتها في عدد من حلقات النقاش والحوارات التفاعلية الأخرى، بالتأكيد على أهمية إدارة جوانب النظافة الصحية أثناء فترة الحيض ووضع حد للمحرمات التي تحيط بالحيض لكي يتسنى للنساء والفتيات أن يعشن حياة صحية ومنتجة؛ وفي سياق حالات حقوق الإنسان في سورية واليمن، وجهت الهيئة الانتباه إلى العنف الجنسي المرتكب هناك وإلى أهمية مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام.

٤٧ - ودعما لعمل الإجراءات الخاصة، نظّمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومفوضية حقوق الإنسان والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه، بالتعاون مع شركاء آخرين، اجتماع فريق خبراء بشأن العنف ضد المرأة في الحياة السياسية، في آذار/مارس ٢٠١٨، وهو لقاء جمع أكثر من ٤٠ من الخبراء، منهم ممثلون عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وغيرها من آليات رصد حقوق المرأة على الصعيدين العالمي والإقليمي. وساعدت النتائج التي خلص إليها الاجتماع والتقرير الذي قدمته الهيئة إلى المقررة الخاصة في صياغة التقرير الأول من نوعه في هذا الموضوع (A/73/301).

٤٨ - وواصلت الهيئة بذل الجهود لكفالة تزويد كل لجان التحقيق المنشأة بتكليف من مجلس حقوق الإنسان، وكذلك جميع بعثات تقصي الحقائق وبعثات الخبراء بشكل متزايد، بالخبرات اللازمة في المسائل الجنسانية كي يتسنى لها إنجاز ولاياتها. وفي عام ٢٠١٨، شمل ذلك توفير محققين في الجرائم الجنسية والجنسانية أو مستشارين للشؤون الجنسانية من قائمة خبراء العدالة في مجال العنف الجنسي والجنساني التي تتعهدها مبادرة الاستجابة السريعة في مجال العدالة وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وذلك لإجراء تحقيقات بشأن بوروندي ومنطقة كاساي بجمهورية الكونغو الديمقراطية وميانمار وجنوب السودان ودولة فلسطين والجمهورية العربية السورية واليمن.

٤٩ - وبالتنسيق مع مفوضية حقوق الإنسان، واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة دعم تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في جميع المناطق. وقُدم الدعم للدول الأطراف في مجال تقديم التقارير بموجب الاتفاقية، وفي التحضير للحوار البناء مع اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، وفيما يتعلق بإعداد منظمات المجتمع المدني للتقارير الموازية وبإعداد التقارير التي تقدمها أفرقة الأمم المتحدة القُطرية إلى اللجنة. وقدمت الهيئة، من خلال أعمالها التنفيذية، مزيدا من الدعم لتنفيذ ومتابعة الملاحظات الختامية للجنة، بما في ذلك تجسيد توصيات اللجنة في القوانين والسياسات والبرامج الوطنية. ودعمت الهيئة أيضا اللجنة في إعداد توصيتها العامة رقم ٣٧ (٢٠١٨) بشأن الأبعاد الجنسانية للحد من مخاطر الكوارث في سياق تغير المناخ. وشمل ذلك تقديم إسهامات في صياغة الوثيقة، والمشاركة في المشاورات، وتيسير التعاون بين اللجنة والمجموعات النسائية. وأثمر إسهام الهيئة عن تعزيز آليات المساءلة المتعلقة بخطط الحد من مخاطر الكوارث المراعية للمنظور الجنساني، وتحقيق قدر أكبر من الاتساق بين الخطط المتعلقة بالحد من مخاطر الكوارث وتلك المتعلقة بتغير المناخ.

٥٠ - وقامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية حقوق الإنسان والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، بتصميم ”*مجموعة أدوات الممارسين بشأن وصول المرأة إلى برامج العدالة*“. وتدعم مجموعة الأدوات تلك، التي تتبع نهج برمجة قائم على حقوق الإنسان، إمكانية لجوء المرأة إلى القضاء على نحو مستدام، وذلك بالاستناد إلى ثلاث نقاط انطلاق يعزز بعضها بعضا، وهي: تهيئة بيئة مواتية من خلال إصلاح القواعد القانونية الرسمية وغير الرسمية التي تميّز ضد المرأة؛ وإصلاح مؤسسات العدالة لجعلها فعالة وخاضعة للمساءلة ومراعية للمنظور الجنساني باعتبارها نقاط اتصال أمامية؛ وتمكين المرأة من خلال الإلمام بالنواحي القانونية واتخاذ إجراءات قانونية لها أهمية في الحفاظ على النقطتين الأوليين.

٥١ - وواصلت الهيئة تعاونها مع اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لزيادة الاهتمام بحالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة في إطار تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقامت الهيئة، باعتبارها الرئيس الحالي بالتناوب لفريق الدعم المشترك بين الوكالات المعني باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بتقديم إحاطة إلى اللجنة عن عمل الفريق، وشاركت في اجتماع رؤساء الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. ونُظّمت أنشطة جانبية على هامش المناسبات الرفيعة المستوى لمناقشة النُّهج الاستراتيجية للنهوض بحقوق النساء والفتيات ذوات الإعاقة، بمن فيهن المهاجرات من النساء والفتيات ذوات الإعاقة.

٥٢ - وبالإضافة إلى تقديم مساهمات خطية في تقارير الأمين العام والدعم التقني للدول الأعضاء في إعداد الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة أيضا بدور الأمانة الفنية لفريق الخبراء العامل المعني بمعالجة مسألة حقوق الإنسان للمرأة في إطار الاتفاق العالمي، وهو فريق اشتركت في رئاسته اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة واللجنة المعنية بحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم. وأصدر فريق الخبراء العامل سلسلة من المذكرات التوجيهية، شكّلت مجموعةَ أدوات محورية للحكومات وغيرها من الجهات المعنية في إعداد اتفاق عالمي قائم على حقوق الإنسان ومراع للاعتبارات الجنسانية، ويمكن أن يُسترشد بها في وضع سياسات الهجرة الوطنية على نطاق أوسع.

باء - العمل الإنساني

٥٣ - في إطار الجهود الرامية إلى تسليط الضوء على ضرورة مراعاة المنظور الجنساني في خطط الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، أسهمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في إعداد تقارير الأمين العام الصادرة في هذا الشأن، وفي المبادئ التوجيهية التشغيلية لإطار مشترك مقترح بشأن المخاطر والقدرة على الصمود (CEB/2017/2، الفقرتان ٤١ و ٤٢). وعلى سبيل المثال، ساعدت إسهامات الهيئة في تقرير الأمين العام المتعلق بتقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا (A/73/340) في إبراز ضرورة أن تركز الجهود المبذولة في المجال الإنساني على قدرة النساء والفتيات على الصمود والاعتماد على الذات من أجل كفالة اتباع نهج مستدام للحد من مواطن الضعف وسد الفجوة بين الاستجابة الإنسانية والمساعدة الإنمائية. ووجهت إسهامات الهيئة الانتباه أيضا إلى تفشي العنف الجنسي والجنساني، الذي تواجهه النساء والفتيات أكثر من غيرهن، وأوصت بتجميع بيانات مصنفة بحسب نوع الجنس والسن وتحليلها واستخدامها في جميع مراحل دورة البرامج الإنسانية.

٥٤ - واضطلعت هيئة الأمم المتحدة للمرأة، بوصفها الرئيس المشارك للفريق المرجعي المعني بالقضايا الجنسانية في العمل الإنساني التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، بدور رئيسي في إعداد السياسة التي اعتمدتها اللجنة مؤخرا بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في العمل الإنساني، والتي حدّثت فيها التزامات المنظومة الإنسانية العالمية بالمساواة بين الجنسين وأنشأت إطارا رسميا للمساءلة بهدف رصد التنفيذ في المستقبل. وكان اعتماد السياسة الجديدة تتويجاً للعمل المعياري للهيئة على مدى السنوات الأربع الأخيرة في هذا المجال واستجابةً للالتزامات القائمة بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة التي اعتُمدت في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني، بما فيها تلك الواردة في الصفقة الكبرى بشأن تمويل الأنشطة الإنسانية وفي إطار سِنداي للحد من مخاطر الكوارث.

٥٥ - وقدّمت الهيئة الدعم التقني للدول الأعضاء والجهات المعنية الرئيسية من أجل مواصلة تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في خطط الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود في المحافل الإقليمية والدولية ذات الصلة، مثل المنتدى الأفريقي - العربي المعني بالحد من مخاطر الكوارث، والمنتدى الإقليمي السادس للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين، والاجتماع الثالث لفريق الإدارة العليا المعني بالحد من مخاطر الكوارث لزيادة القدرة على الصمود. وساعدت المساهمات التقنية للهيئة في كفالة أن يُدرج في الوثائق الختامية شرط مراعاة المنظور الجنساني في خطط الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود.

جيم - البيئة

٥٦ - واصلت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تعاونها مع الجهات المعنية بعملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكان لها دور نشط في تنفيذ خطة عملها للمسائل الجنسانية، وهي أول أداة ملموسة لتنفيذ الولايات الجنسانية التي اعتمدها الأطراف في الاتفاقية. ولذلك قامت الهيئة، في الدورة الثامنة والأربعين للهيئة الفرعية للتنفيذ المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٨، بتقديم إسهامات موضوعية في حلقات العمل المعقودة أثناء الدورة بشأن المسائل الجنسانية وتغير المناخ، وشاركت في الحوار مع الهيئات المنشأة بشأن إدماج منظور جنساني في مجالات عملها. وأكدت الهيئة، في تقرير مشترك مع مفوضية حقوق الإنسان ومنظمة العمل الدولية مقدم إلى الدورة السابعة لمنتدى ديربان بشأن بناء القدرات، على ضرورة مراعاة المنظور الجنساني والتقيد بمبادئ حقوق الإنسان فيما يُبذل من جهود في مجال بناء القدرات. وعملت الهيئة على إبراز القضايا الجنسانية من خلال مشاركتها في مبادرة حوار تالانوا (التيسيري)، التي أطلقتها فيجي بوصفها رئيسا للمؤتمر الثالث والعشرين للدول الأطراف.

٥٧ - وقامت الهيئة، في إطار إسهامها في مناقشات الفريق العامل المخصص المعني باتفاق باريس، بتحليل إدماج منظور جنساني في المناقشات وبإعداد مقترحات لتعزيز الإشارات الجنسانية في الملاحظات غير الرسمية للفريق العامل. وأسهمت الهيئة في الحوار الإقليمي بشأن المساهمات المحددة وطنيا في منطقة البحر الكاريبي، الذي عُقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، وحدّدت نقاط انطلاق معينة وملموسة لتعميم مراعاة المنظور الجنساني فيما يتعلق بتلك المساهمات.

٥٨ - وخلال الدورة الرابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف المعقودة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة على إبراز أهمية قضايا المساواة بين الجنسين من خلال مشاركتها في تنظيم أنشطة جانبية مع كيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومن خلال مشاركتها في حلقات نقاش وغيرها

من الأنشطة الصادر بها تكليف. وواصلت الهيئة تعاونها مع مراكز التنسيق الوطنية المعنية بالمسائل الجنسانية وتغير المناخ ومع الأوساط المعنية بشؤون المرأة والشؤون الجنسانية.

٥٩ - وأسهمت الهيئة في عملية تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا، مع التركيز على تنفيذ خطة عملها للمسائل الجنسانية، ولا سيما في سياق إعداد برامج تحول لتحييد أثر تدهور الأراضي يراعى فيها المنظور الجنساني. وقامت الهيئة، بالتعاون مع أمانة الاتفاقية والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، بتنظيم حلقتي عمل تقنيتين في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بشأن بناء قدرات الحكومات على تعميم مراعاة المنظور الجنساني في برامج تحييد أثر تدهور الأراضي في منطقة البحر الكاريبي وفي الفلبين.

٦٠ - وبدأت الهيئة التعاون مع أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي لتعزيز إدماج منظور جنساني في تنفيذ الاتفاقية. ونظّمت الهيئة، بالتعاون مع أمانة الاتفاقية، حلقة عمل لبناء القدرات بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني، وذلك قبل الاجتماع الثاني للهيئة الفرعية للتنفيذ المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٨. ومكّنت الحلقة من زيادة إلمام منسقي الاتفاقية وأعضاء الوفود بأوجه الترابط بين المساواة بين الجنسين وقضايا التنوع البيولوجي، ومن بناء قدرة الوفود على إدراج منظور جنساني في القرارات التي تتخذها أطراف الاتفاقية، ولا سيما في سياق إعداد إطار التنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. وأثمرت حلقة العمل عن إنشاء فريق أصدقاء المساواة بين الجنسين، بمبادرة من ملاوي وكندا، ليتيح منبرا للأطراف في الاتفاقية والمراقبين، على حد سواء، للدعوة جماعيا إلى مراعاة المساواة بين الجنسين في العملية المتعلقة بالتنوع البيولوجي.

٦١ - وفي إطار التحضير للمؤتمر الرابع عشر للدول الأطراف في الاتفاقية، الذي عُقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، قدمت الهيئة إسهامات إلى أمانة الاتفاقية فيما يتعلق بوضع إطار عالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠، مشفوعة باقتراحات محددة لجعل العملية مراعية للمنظور الجنساني. وتعاونت الهيئة أيضا مع أمانة الاتفاقية في إعداد ورقة مشورة مقررة، استُرشد بها في مناقشات المؤتمر. وشاركت الهيئة، على هامش المؤتمر، في تنظيم مناسبات واجتماعات لوضع الاستراتيجيات سُلّط فيها الضوء على أوجه الترابط بين المساواة بين الجنسين والتنوع البيولوجي، وذلك في إطار دعم مراعاة المنظور الجنساني في الإطار العالمي للتنوع البيولوجي لما بعد عام ٢٠٢٠. وجرت أيضا مناقشات بشأن الخطة التي ستحل محل خطة العمل الحالية للاتفاقية فيما يتعلق بالمسائل الجنسانية، المنتظر أن ينتهي العمل بها في عام ٢٠٢٠.

٦٢ - وشاركت الهيئة في رئاسة الفريق العامل المعني بتغير المناخ التابع للمجلس الاستشاري لمجموعة الدول السبع للمساواة بين الجنسين، الذي أنشأته كندا بصفتها رئيسة الفريق لعام ٢٠١٨. وشاركت الهيئة، بالتعاون مع أعضاء آخرين في المجلس الاستشاري، في صياغة توصيات للفريق بشأن اتباع نهج مراع للمنظور الجنساني إزاء العمل المناخي. وعلاوة على ذلك، تعاونت الهيئة مع المجلس الاستشاري في استعراض وثائق قرارات الفريق وتضمينها منظورا جنسانيا.

٦٣ - وأسهمت أيضا الخبرة التي قدمتها الهيئة دعما لاتفاقيات ريو في بلورة مبادرة ”الائتلاف من أجل الجميع“، التي أطلقتها حكومة كوستاريكا خلال الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة. وتهدف هذه المبادرة إلى دعم البلدان في إبراز الرسائل والإجراءات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان في مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وتقدم الهيئة الدعم التقني للائتلاف من خلال قيامها بتشكيل فريق عامل غير رسمي مكون من منسقي الشؤون الجنسانية في أمانات الاتفاقيات ذات الصلة.

دال – الخطة الحضرية

٦٤ – قامت الهيئة، دعماً لمراعاة المنظور الجنساني في تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، بالمشاركة في الدورة التاسعة للمنتدى الحضري العالمي في شباط/فبراير ٢٠١٨. ويتضمن الإعلان الصادر عن أصحاب مصلحة متعددين دعوة إلى التعجيل بتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة من خلال أطر للتنفيذ، ومنابر للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين، وتنمية عمرانية متكاملة، ووسائل تنفيذ متنوعة؛ وأطر حوكمة وشراكة تهم جميع المستويات الحكومية؛ وحلول مبتكرة لوضع آليات للرصد وجمع البيانات، وتهيئة بيئة مواتية من خلال تمويل البلديات وأشكال التمويل الأخرى، واعتماد التسهيلات الخاصة بذوي الإعاقة والتصميم المراعي للجميع كمبدأين أساسيين. ونتيجة للجهود الدعوية للهيئة، أقر أصحاب المصلحة في الإعلان باستمرار التحدي المتمثل في عدم المساواة بين الجنسين في مجالي الاقتصاد الحضري والقيادات الحضرية، وأكدوا على أهمية تعزيز بيئات مراعية للاعتبارات العمرية والجنسانية لكفالة المشاركة والانخراط على نحو مجدٍ على جميع المستويات، ووجهوا الانتباه إلى محدودية الفرص والآليات المتاحة لأصحاب المصلحة المتعددين للعمل معا على مستوى التخطيط والتنفيذ والرصد.

رابعا – الدعم المقدم لتنفيذ التوجيهات المتعلقة بالسياسات

٦٥ – شكّل تعزيز القواعد والسياسات والمعايير العالمية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات أساسا للأنشطة التنفيذية التي اضطلعت بها الهيئة أثناء تنفيذ خطتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (انظر UNW/2018/2)، وأُدرج أيضا في إطار النتائج المتوخاة من خطتها الاستراتيجية لعام ٢٠١٨-٢٠٢١ (UNW/2017/6/Rev.1). وبناء على ذلك، فإن الهيئة تسخّر مهامها في مجال الدعم المعياري ومهامها التنسيقية في إطار منظومة الأمم المتحدة وأنشطتها التنفيذية بطريقة متكاملة، بحيث تعزز تلك المهام والأنشطة بعضها بعضا، في سبيل تحقيق نتائج تفضي إلى إحداث تحوّل. وتمشيا مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (قرار الجمعية العامة ٧١/٢٤٣)، تقدم الهيئة الدعم للدول الأعضاء، بناء على طلبها، في تنمية قدراتها الوطنية، بسبل منها تقديم المشورة في مجال السياسات والدعم المعياري. ويشمل ذلك تقديم الدعم في الأعمال التحضيرية للدورات السنوية للجنة وضع المرأة، وفي أعمال المتابعة. وبالنظر إلى إعلان اللجنة، في آذار/مارس ٢٠١٨، عن انطلاق العملية المفضية إلى استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين بعد مرور ٢٥ سنة على اعتمادهما، ستقوم الهيئة، في حدود الموارد المتاحة لها، بزيادة هذا الدعم للتعجيل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات.

٦٦ – وعلى سبيل المثال، في إطار متابعة الاستنتاجات المتفق عليها بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير، التي اعتمدتها اللجنة في دورتها الحادية والستين، أجرت مكاتب الهيئة مشاورات مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والرابطات المهنية النسائية وغيرها من الشركاء الإنمائيين في عدد من البلدان، بما فيها أفغانستان والهند وتيمور – ليشتي وتركمانستان، لمناقشة استراتيجيات إضافية للنهوض بالتمكين الاقتصادي للمرأة.

٦٧ - وواصلت الهيئة دعم الآليات الوطنية للمساواة بين الجنسين في تنمية القدرات المؤسسية من أجل إدماج المنظور الجنساني في السياسات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة وتنفيذ خطط وبرامج العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين، بما في ذلك استراتيجيات التمكين الاقتصادي للمرأة. وفي أفغانستان، على سبيل المثال، قدمت الهيئة الدعم لوزارة شؤون المرأة في وضع خطتها الاستراتيجية الخمسية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٢، فضلا عن البرنامج الوطني ذي الأولوية لتمكين المرأة اقتصاديا، الذي يركز على زيادة استفادة المرأة من الأصول والفرص الاقتصادية. ودعمت الهيئة أيضا اللجنة الحكومية المشتركة بين الوزارات في إعداد خطة عمل تستند إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة في عالم العمل المتغير، وهي خطة أحيلت بعد ذلك إلى الوزارات المختصة من أجل تنفيذها.

٦٨ - وفي إطار الجهود الرامية إلى إزالة الحواجز الهيكلية التي تواجهها المرأة وتعزيز الحقوق الاقتصادية للمرأة واستفادتها، على قدم المساواة مع الرجل، من الممتلكات والأصول المنتِجة، قامت الهيئة بتوسيع نطاق الدعم المعياري والسياساتي المقدم إلى الحكومات لإصلاح الأطر القانونية والتنظيمية والممارسات العرفية، بما فيها تلك المتعلقة بحقوق المرأة في الأراضي. وفي ألبانيا، على سبيل المثال، قامت الهيئة بإسداء المشورة للمسؤولين بشأن التغييرات التنظيمية اللازمة لتبسيط إجراءات تسجيل الممتلكات والتشجيع على تسجيل الممتلكات باسم الزوجين معا، وتقديم معلومات للنساء بشأن المساواة في الاستفادة من الممتلكات، وتقديم الدعم لتدريب الموظفين وتوفير المساعدة القانونية المجانية للمرأة. وفي مالي، قامت الهيئة، من خلال برنامجها الرائد بشأن الزراعة القادرة على التكيف مع تغير المناخ، بتشجيع القادة المحليين على تخصيص أراض محدودة صالحة للزراعة للتعاونيات النسائية لزراعة البساتين، وتيسير تركيب مرافق تخزين حديثة لمنع فقد الأغذية وهدرها، وهو ما أدى إلى زيادة عدد المزارعات في سلاسل وأسواق القيمة الزراعية الذكية بما لا يقل عن ٠٠٠ ٢٣.

٦٩ - ودعمت الهيئة جمع وتحليل ونشر بيانات مصنفة بشأن التمكين الاقتصادي للمرأة بهدف تيسير اتخاذ قرارات قائمة على الأدلة. وقامت الهيئة، بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي، بتنظيم حلقة عمل إقليمية لبناء القدرات بشأن تقارير تقييم الفقر المراعية للمنظور الجنساني، وطرائق إعداد الموجزات القُطرية للمساواة بين الجنسين، وجمع الإحصاءات الجنسانية ونشرها واستخداما، وهي حلقة جمعت ممثلي المعاهد الوطنية للإحصاءات والوزارات المعنية بالمساواة بين الجنسين من ٥٣ بلدا من البلدان الأفريقية. وفي إثيوبيا وكينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة، شجعت الهيئة الجهات المعنية على تعزيز الجهود الوطنية فيما يتصل بالمؤشرات العالمية المتعلقة بالمرأة والحقوق في الأراضي. وفي كولومبيا، قامت الهيئة بالاشتراك مع دائرة الإحصاءات العامة الوطنية، بدعم توحيد وتحليل البيانات الوطنية من أجل دعم زيادة إدماج المنظور الجنساني في السياسات والخطط الاقتصادية العامة، بما يشمل خطط ومشاريع التنمية الزراعية والريفية. وبعد إجراء دراسة عن قطاع الطاقة في الهند، أقامت الهيئة شراكة مع وزارة الطاقة الجديدة والمتجددة والحكومة دون الوطنية في ولاية مادهيا براديش لخفض الانبعاثات. ويعمل البرنامج من خلال مشاريع تملكها وتديرها النساء، تعمل على توفير الطاقة الشمسية وتدريب النساء على إدارة النظم.

٧٠ - الهيئة مبادرات وشبكات تسعى إلى تعزيز الفرص الاقتصادية للمرأة وتمتعها بحقوقها. وقامت أيضا بتعزيز الشراكات مع مجموعة من المنظمات والمؤسسات الاستراتيجية. وعلى سبيل المثال، نُفّذ بالاشتراك مع الدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية، برنامجان لإشراك القطاع الخاص وشركاء آخرين في بلدان مجموعة الدول السبع (برنامج ''We Empower'' التمكيني) وفي ستة من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة

البحر الكاريبي (برنامج ''الكل رابح: المساواة بين الجنسين تجارة رابحة'')، وهما برنامجان يضعان مبادئ تمكين المرأة على جدول الأعمال المعني بمستقبل العمل. وقامت الهيئة، باعتبارها شريكا مؤسسا لمبادرة ''متساوون''، أي الشراكة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي، وعضوا في لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة، بمواصلة الدعوة إلى تحقيق المساواة بين الجنسين في الاقتصاد الرقمي، مع الحد من خطر اضطراب سوق العمل، وتحسين سبل معيشة الملايين من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، وبمواصلة تنظيم مناسبات لتبادل المعارف في هذا الشأن.

٧١ - وقامت الهيئة، بالاشتراك مع مؤسسات من القطاع الخاص وشبكات نسائية ومؤسسات تجارية، بتوفير التدريب والدعم في مجال تطوير الأعمال لصالح صاحبات الأعمال الحرة في مصر ونيجيريا وباكستان وجنوب أفريقيا. وعزّزت الهيئة، من خلال برنامجها الرائد ''حفز تكافؤ الفرص لصالح النساء صاحبات الأعمال الحرة''، وصول المرأة إلى سلاسل القيمة العالمية واستفادتها منها، وشجعت على تحسين بيئة الأعمال لفائدة المرأة. واشتركت الهيئة أيضا مع مؤسسة أشوكا ومؤسسة ديفيرسيو ومؤسسات المجتمع المفتوح والبرنامج الإنمائي وكلية وارتون بجامعة بنسلفانيا والبنك الدولي لتحديد الممارسات الجيدة المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة، بما يشمل ممارسات أسهمت في بلورتها صاحبات الأعمال الحرة والمؤسسات التجارية الناشئة.

خامسا - الخلاصة

٧٢ - ظل تقديم الدعم المعياري للعمليات والهيئات الحكومية الدولية في صدارة أوليات هيئة الأمم المتحدة للمرأة في عام ٢٠١٨. وعززت الهيئة مشاركاتها ومساهماتها في مختلف العمليات الحكومية الدولية القطاعية والمواضيعية من أجل زيادة توجيه الانتباه إلى الضرورة الملحة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. واستفادت الهيئة مما استخلصته من دروس وما جمعته من أدلة من خلال الدعم المعياري الذي قدمته في سياق الأنشطة التنفيذية، من أجل تعزيز الاتساق والمواءمة والتنسيق بين الجوانب المعيارية والتنفيذية في عملها. واسترشدت الهيئة في جهودها بالالتزام بدعم التنفيذ الكامل والفعال لإعلان ومنهاج عمل بيجين وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على نحو يراعي المنظور الجنساني، وذلك بالاشتراك والتعاون مع العديد من أصحاب المصلحة لكفالة ألا يتخلف أحد عن الركب.

٧٣ - ويتيح استعراض وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في عام ٢٠٢٠، بعد مرور ٢٥ سنة على اعتمادهما، فرصة سانحة لتقييم التقدم المحرز والثغرات والتحديات المتبقية على جميع المستويات، ولحشد جهود وشراكات مكثفة ومؤثرة من أجل سد تلك الثغرات. وستدعم الهيئة عمل اللجنة، بتعزيزها للإطار المعياري العالمي، وستسهم في التعجيل بتنفيذ توجيهات اللجنة في مجال السياسة العامة لتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات وإعمال ما لهن من حقوق الإنسان والحريات الأساسية.